



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة
Journal of International Economy
&
Globalization



الإقليمية الجديدة بين الحاضر والماضي

(مفاهيم، جذور، ونظريات)

**New Regionalism Between the Present and the Past
(Concepts, Roots, Theories)**

د. لطفى مخزومي*، جامعة شهيد حمة لخضر، ولاية الوادي، الجزائر.

ط. د. مليكة خالدي، جامعة شهيد حمة لخضر، ولاية الوادي، الجزائر.

| الكلمات المفتاحية | الملخص | تاريخ الإرسال: 2018/12/23 | تاريخ القبول: 2019/02/15 | تاريخ النشر: 2019/03/01 |
|--|--|---------------------------|--------------------------|-------------------------|
| الإقليم؛ الأقلمة؛ الإقليمية الجديدة؛ نظريات الإقليمية. | تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لموضوع مهم وحديث على الساحة الدولية ألا وهو الإقليمية الجديدة، ونظرا لحداثة وأهمية الموضوع من جهة، وافتقار الدراسات العربية لمثل هذه المفاهيم والتوجهات الأدبية في مجال التجارة والاقتصاد لتحليل هذه الظاهرة من جهة أخرى، إضافة إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، على إثرها أبرز دور التجارة الخارجية في توجيه هذه العلاقات الاقتصادية الدولية، وهنا أحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، مما مكنت من ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية بين الدول حتى يتمكن للمجتمعات من التعايش والاندماج في كيان إقليمي يتماشى وظاهرة ما يعرف باسم "الإقليمية الجديدة". | | | |
| Keywords | Abstract | | | |
| The aim of this study is to show an important and modern topic on the international arena, namely "the new regionalism", and because of the novelty and importance of the subject on the one hand, and the lack of Arab studies of such concepts and literary trends in the field of trade and economics to analyze this phenomenon on the other hand, In addition to the impact of the international economic changes that the world experienced in the last two decades of the twentieth century in the coup of balance of power between countries, followed by the most prominent role of foreign trade in directing these international economic relations, and here brought about changes in economic concepts, social and even political, The so-called economic blocs among nations so that communities can coexist and merge into a regional entity that is in line with the phenomenon of what is known as the "new regionalism". | Regional ; Regionalization; New Regionalism ; Regionalism Theories. | | | |

*المؤلف المرسل: لطفى مخزومي، الإيميل: lotfimekhzoumi39@gmail.com

1. مقدمة:

عرفت فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي نوع من "تصلب الشرايين" داخل قارة أوروبا، وكانت دراسات الإقليمية في حالة من الجمود والنسيان، ومع احتمالات سقوط جدار برلين إلى جانب اعتماد القانون الأوروبي سنة 1985 لتسيير وتوجيه السوق الداخلي بأوروبا أدى إلى إحياء ديناميكية جديدة لعملية التكامل الأوروبي، وكان هذا بداية لما ما يشار إليه بـ "الإقليمية الجديدة" على نطاق عالمي. وأشارت الإقليمية الجديدة إلى عدد من الاتجاهات والتطورات الحديثة مثل الزيادة المذهلة في عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية، الموجهة نحو الخارج بأقل حمائية، كنوع جديد من هيمنة النزعة الإقليمية داخل المناطق نفسها، بدلا من أن يسيطر عليها القوى العظمى وصعود أكثر للتعددية الإقليمية لتحسيد خططها حول التجارة، الأمن ومختلف أوجه التعاون مع تصميم مؤسسي أكثر تنوعا وتأقلا مع المتغيرات الحديثة، حيث أكد العديد من العلماء حقيقة أن الموجة الجديدة من الإقليمية يجب أن تكون ذات صلة بالعدد الهائل من الهياكل الهيكلية المترابطة في كثير من الأحيان والتغيرات في النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مثل نهاية الثنائية القطبية، وتسارع انتشار العولمة، والمخاوف المتكررة على عدم استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإعادة الهيكلة للدولة القومية، ونقد التنمية الاقتصادية لليبراليين الجدد والنظم السياسية في البلدان النامية ما بعد الشيوعية، كل هذا أدى إلى ازدياد الطابع الإقليمي المتعدد الأبعاد إلى توسيع نطاق جدول أعمال الدراسات وانتشارها سواء كانت من النظريات أو وجهات النظر المختلفة، مثل النظريات المؤسسية الليبرالية الجديدة، والنظريات التجارية الجديدة، ونهج الحوكمة متعددة المستويات، ومجموعة من البنائية والنهج الخطائية، والتنوع الإقليمي الحرج والجديد في أوروبا وفي بقية العالم، وهذا يمكن أن ينظر إليه على أنه تقدم فكري، ومع ذلك هناك درجة من الارتباك والتنافس بين وجهات النظر النظرية المختلفة والتخصصات الإقليمية، فبعض النظريات كانت صارمة سببية وموضوعية، حيث ينبغي فصل "الحقائق" و"النظريات"، في حين أن البعض الآخر يقوم على أساس الأسس الفوقية وكانت هذه الفجوة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتمييز بين "العقلانية" و"التفكير" في النظرية الدولية، مع البنائية الاجتماعية كنظرية عاكسة تجاه الإقليمية التي تحدد الافتراضات العقلانية الأساسية، ومنهم من شكك وجادل بأن الإقليمية في المقام الأول هي مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية... الخ، وغيرها، وهذه الموجة الجديدة من التجمعات التعاونية والتكتلات الصغيرة وجدت صعوبة في تحديدها كمفهوم واضح، وذلك لاختلاف وجهات النظر لدى الجهات الفاعلة وصناع القرار في ضبط مفهوم الإقليم أو المنطقة، فمنهم من تجاوز فخ الإقليم للدولة القومية لإعطاء مفهوم أكثر انفتاحا للمنطقة على أنها بناء معرفي يتجاوز الحدود، ومنهم من يرى البعد الجغرافي العمود الفقري لتحديد هوية الإقليم، وهكذا تتنافس الجهات الفاعلة الإقليمية مع الرؤى والأفكار المختلفة... الخ، ولكن المشكلة الرئيسية لهذا الجدل في كيفية الحفاظ على توازن النظام الإقليمي الجديد؛ وتمكنه من مواجهة التوترات التي تحدث داخلها وتلك التي تأتيه من النافذة الخارجية، وذلك أن النظام هو مفهوم افتراضي، يجسد شبكة من الاتصالات التي تسمح بتدفق المعلومات التي تؤدي إلى حدوث عملية التكيف الذاتي. ويعتبر هذا النظام كأحد أبرز معالم العصر المعاصر والذي تبلور في الإقليمية الجديدة.

1.1 إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ماذا نعني بالإقليمية الجديدة؟

1. 2 أسئلة الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية السابقة نفككها الى أسئلة فرعية كما يلي:

- كيف ظهرت الإقليمية الجديدة على الساحة الدولية؟

- ما هي أسباب ظهور الإقليمية الجديدة؟

- ما هي النظريات المفسرة لهذه الظاهرة؟

1. 3 فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- الإقليمية الجديدة هي امتداد للإقليمية التقليدية ولكن بوجه جديد؛

- الإقليمية الجديدة هي عملية ترابط بين مجموعة من المتغيرات؛

- الإقليمية الجديدة هي ردة فعل على النظام العالمي أحادي القطب.

1. 4 منهج الدراسة:

سنعتمد وفق هذه الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي لظاهرة الإقليمية الجديدة وفق التقسيم التالي:

المحور الأول: قراءة نظرية في تاريخ الإقليمية الجديدة؛

المحور الثاني: جذور وأسباب ظهور الإقليمية الجديدة؛

المحور الثالث: نظريات تفسير الإقليمية الجديدة.

2. قراءة نظرية في تاريخ الإقليمية الجديدة:**1.2 البناء المفاهيمي للإقليمية الجديدة:**

قبل التطرق إلى مفهوم الإقليمية الجديدة، لابد من تفكيك البناء المفاهيمي لهذا المصطلح للتمكن من فهم ماهيته، وضبط حقيقته في العلاقات الدولية، ويأخذ التحليل المفاهيمي لهذا المصطلح اتجاهات عديدة، منها اتجاه يولد لغة واضحة مضبوطة بأحكام ومقاييس معينة، لإيجاد المعاني و الدلالات الجوهرية للارتكاز عليها في التفسير، واتجاه ثاني يعتمد على النظريات كأطر للتحليل و التفسير، من أجل الوصول إلى تفسير التطور التاريخي لهذه الظاهرة (من حيث جذوره، ظروف نشأته، وتطوره...) الخ، والذي يمثل بدوره اتجاه آخر.

وعلى ضوء ما تقدم من توضيحات حول اتجاهات البناء المفاهيمي للإقليمية فان الهدف ليس تحديد مفهوم محدد وواضح حول متغير الدراسة، ولكن عرض مختلف أديبات الإقليمية من أجل التمكن من استخلاص العناصر الأساسية المكونة لهذه الظاهرة في أديبات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يعد اصطلاح الإقليمية في مراتب الكلمات الحديثة القديمة المفتقرة إلى ضبط مفهومها وشكلها والفصل فيها في المناقشات والبحوث والدراسات المعاصرة، حيث ظهر استعمالها لأول مرة بجلتها الجديدة في منتصف سنة 1980 من القرن الماضي مع- الكتاب الأبيض والقانون الأوروبي الموحد* بأوروبا الغربية. عموما سنتطرق إلى عرض مفهوم الإقليمية الجديدة كما يلي:

*For more, see, Andrew Moravcsik, Negotiating the Single European Act :national interests and conventional statecraft in the European Communit, Cambridge University Press International Organization Foundation, <https://s3.amazonaws.com> 2017/11/26, 09:34.

أ- المفهوم الاشتقاقي:

ويعود أصل كلمة الإقليمية الجديدة إلى الكلمة الإنجليزية "New Regionalism" وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية 'Region' والتي تعني "المنطقة" أو "الإقليم" ومفهومها يعني المساحة والتي تحتل موقعا مهما في المنطقة الجغرافية كمساحة تتراوح بين المحلية والعالمية، فالمنطقة المحلية أو الوطنية تكون داخل حدود معينة لدول، ويشار إلى هذه الأنواع من المناطق هنا باسم الأقاليم الصغيرة (micro-regions)، أما المنطقة العالمية فيمكن أن تشير إلى المناطق الكلية (مناطق العالم)، والوحدات الإقليمية الأكبر حجما (على النقيض من الوحدات غير الإقليمية) أو النظم الفرعية بين الدولة ومستوى النظام العالمي ويطلق عليها (macro-regions). وأخيرا بين الاثنين، المستويات التي تشير إلى مناطق متوسطة، ترتيبات متوسطة المدى أو ترتيبات غير حكومية أي الأقاليم الفرعية (meso-regions). وهي مشتقة أيضا من الفعل اللاتيني 'Regio' والذي يعني منطقة إدارية أو المنطقة الجغرافية المميزة بسمات متشابهة، وكلمة "Regio" مشتقة من الفعل اللاتيني 'Regere' والذي يعني 'to rule' أو 'to command' أي "أن تحكم" أو "أن توجه". (Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw 2003, p 06) وتشير الأدبيات التاريخية الجغرافية لضبط مفهوم المنطقة إلى أن معنى الإقليم أو المنطقة هي كما يلي:

الإقليم (المنطقة) = بعد جغرافي + دلالات سياسية + دلالات اقتصادية

كما يثبت التدقيق في أدبيات دراسات الأقاليم السابقة أنه هناك أربعة مكونات يرتكز عليها مفهوم الإقليم والمتمثلة في: الجغرافيا، الانتظام وشدة التفاعلات، التصورات الإقليمية المشتركة، والجهة الفاعلة. ويمكن توضيح هذه الارتكازات الأساسية للإقليم كما يلي: (Rodrigo Tavares, 2004, p 04)

● **الجغرافيا:** أن المنطقة أو الإقليم يجب أن يصفها مستوى من التقارب الجغرافي وذلك نظرا لأهمية الأرض، ومع هذا هناك من يرى بأن الجغرافيا هي العمود الفقري لتعريف الإقليم، وبالتالي فإن العالم هو عبارة عن ترتيب المناطق الإقليمية الكلية بدقة. وهناك من يرى بأن الإقليم هو ليس شيء طبيعي ومادي، بل هو بناء معرفي يتجاوز حدود الدول.

● **الانتظام وشدة التفاعلات:** ركز باحثون آخرون بالدرجة الأولى في تحديد مفهوم الإقليم على المكون التأسيسي ودرجة التماسك الداخلي للإقليم. وفي هذا الاتجاه يسعى الباحثون الاهتمام بالروابط الاجتماعية الإقليمية (كاللغة، الثقافة، الأصل العرقي، الوعي بالتراث التاريخي المشترك)، وأيضا بالروابط السياسية (المؤسسات السياسية، الأيديولوجية، أنواع الأنظمة)، أو الروابط الاقتصادية والمتمثلة في ترتيبات التجارة التفضيلية. والمؤلفين الذين ألقوا الضوء على الروابط الإقليمية الداخلية تعلق الأمر أساسا بدرجات التكامل والتماسك الداخلي الإقليمي غير أن البراغماتية قد تمكننا من تطبيق مستويات مختلفة من مستويات التكامل الإقليمي أو إضفاء الطابع الإقليمي على مختلف الإنشاءات الدولية.

● **التصورات الإقليمية المشتركة:** أخذها على أنها ظواهر تتشكل اجتماعيا وذلك حسب تصور جيسوبو ينبغي ألا يوضع التركيز على الجغرافيا ولا على الترابط المادي، بل يوضع أساسا على الفكرة الإدراكية للمنطقة التي جلبتها عمليات التنشئة الاجتماعية التي أجزاها بناؤا الأقاليم.

● **الجهة الفاعلة:** هذا العنصر الأخير هو الأكثر مناقشة، فالنهج الكلاسيكي على الدراسات الإقليمية ركز على دور الدولة في رسم النظم الفرعية الإقليمية. على سبيل المثال جوزيف ناي (Joseph Nye) يعرف المنطقة الدولية بأنها "عدد محدود من الدول ترتبط معا بعلاقة جغرافية وبدرجة من الترابط المتبادل"، وقد تكون المساهمات الأخيرة أكثر

النهج التي تدعو إلى التركيز على دور الدولة، وذلك استنادا إلى كارل ديوييتش (Karl Deutsch)، بيتر كاتزنستين (Peter Katzenstein) اللذان يعرفان "المنطقة باعتبارها" مجموعة من البلدان مترابطة بشكل ملحوظ على نطاق واسع من أبعاد مختلفة. وهذا في أغلب الأحيان، وليس دائما، من خلال تدفق الصفقات الاقتصادية الاجتماعية والاتصالات، بمكانتها السياسية العالية التي تميز مجموعة من البلدان عن الآخرين".

ب- المفهوم الاصطلاحي للإقليمية الجديدة:

إن مفهوم الإقليمية يعد من المفاهيم الديناميكية والمتغيرة والمتفاعلة مع بيئتها، حيث لم يتم تعريف مصطلح "الإقليمية" في ميثاق الأمم المتحدة، إلا عندما صيغ الدستور المصري وعندها تم استخدام حق النقض (الفيتو) وذلك في سنة 1945، وكان التعديل الذي طرحته مصر هو "يجب اعتبار ترتيبا إقليميا كل تجمع دائم الطبيعة في منطقة جغرافية معينة بين عدة بلدان، بسبب قربها الجغرافي، واجتماع المصالح أو الانتماءات الثقافية واللغوية والتاريخية والروحية، والكل مسؤولين معا عن التسوية السلمية لأي نزاعات قد تنشأ بينهما"،

(Rodrigo Tavares, 2004, p 04)، وهو ما يعكس مفهوم الإقليمية التقليدية التي تعني تكثيف التعاون الاقتصادي، السياسي، الثقافي والاجتماعي بين دول متقاربة جغرافيا.

لكن مع نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، عرف هذا المصطلح تطورا كبيرا في مفهومه، وأصبح يعرف بالإقليمية الجديدة (New regionalism)، والذي كان ميلاده بظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف أرجاء العالم، وظهور ظاهرة الإقليمية الجديدة طرح العديد من النقاشات والحوارات، مما ولد بما يعرف بحوار العلاقات بين النماذج الاقتصادية والقيم الثقافية، ذلك نتيجة انفجار العامل الثقافي الناتج عن الصراعات القومية والدينية كإفرازات النظام الدولي الجديد.

وعموما استخدم مصطلح الإقليمية الجديدة لأول مرة من طرف الباحث نورمان بالمر (Norman Palmer) سنة 1991 وكان تعريفه للإقليمية على أنها المستوى الأكثر ملائمة للتوفيق بين القومية المتصاعدة من جهة، والاتجاهات نحو التدويل من ناحية أخرى، (Palmer Norman D, 1991, pp 174-175) فهي تمثل في الأوساط السياسية إقامة علاقات تعاونية بين الوحدات الاجتماعية المختلفة كوسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت الرعاية الاجتماعية أيضا أولوية. (Hettne, Andras Inotai, 1994, p 01)

كما يرى ميتيلمان، بأن الإقليمية الجديدة هي قوة قوية في عملية العولمة- كعنصر مهم في العولمة: " فهي ليس فقط فصل من العولمة ولكن يمكن أيضا أن ينظر إليها على أنها استجابة أو تحد للعولمة". (Mittelman, James H, 1996, pp 189-213).

أما هيتن فعرف الإقليمية الجديدة على النقيض مع الإقليمية القديمة على النحو التالي "إن الإقليمية الجديدة هي شكل متعدد الأبعاد من التكامل، الذي يشمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وبالتالي يتجاوز بكثير هدف إنشاء الإقليم نظم التجارة الحرة أو التحالفات الأمنية."

2.2 جذور وأسباب ظهور الإقليمية الجديدة:

إن رسكلة وإعادة هيكلة الإقليمية تعد من بين الاتجاهات الحديثة للدراسات الدولية، وقد أعيد تقييم وتفسير التنظيم الإقليمي الدولي في الأبحاث الأكاديمية فضلا عن المناقشات السياسية والاقتصادية بعد سنوات من الجمود والإهمال، إلى جانب انتشار وهيمنة العولمة وما نتج عنها من تغييرات في شكل الخارطة السياسية والاقتصادية للعلاقات الدولية...، كانت الإقليمية الجديدة نتاج ذلك لتشكّل مجموعة من المستويات المتوسطة أو البدائل في السياسات والممارسات الاقتصادية، إضافة إلى تقديم بدائل التحليل للعلاقات الدولية، خاصة في عالم ما بعد القطبين في التسعينات القرن الماضي، والذي تعززته التحديات التي تواجهها كل من الإجراءات والاستراتيجيات الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر. وعليه فالإقليمية الجديدة هي مجموعة من العلاقات الرسمية وغير الرسمية متوسطة المستوى بين الدول أو بين الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ومنذ منتصف الثمانينات القرن الماضي، نشهد انفجارا بأشكال مختلفة للإقليمية ومشاريعها في جميع أنحاء العالم، قد تكون دروس الاتحاد الأوروبي اللبنة الأولى لتفسير هذه الظاهرة، ويمكن أن تكون هناك عمليات إقليمية أخرى تختلف في شكلها ومضمونها عن الأولى، كالتالي لوحظت في أجزاء أخرى من العالم، وذلك من خلال إعادة تنظيم وتوسيع المشاريع والمنظمات الإقليمية القديمة كالسوق المشتركة الجنوبية، رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، الجماعة الاقتصادية من دول غرب أفريقيا (ECOWAS) وهكذا دواليك، ومن المهم أن ندرك أن هذا الاتجاه المتجدد والعالمي للإقليمية (الذي يوصف "بالإقليمية الجديدة")، فهو لا يقتصر في العلاقة بين المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية المشتركة بين الدول، (Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw, 2003, p 01) على العكس تماما فالإقليمية الجديدة تتميز بتعدد أبعادها، وتعقيداتها، وبأطرافها المتناقضة، عموما يمكن عرض أسباب ظهور الإقليمية الجديدة إلى النقاط التالية:

أ- أسباب عالمية:

- انهيار البناء الأيديولوجي المستقر بين الشيوعية والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، الذي تمخض عنه صراع بين الحضارات والثقافات، فانهار التوازن الدولي القائم، وعلى إثرها أطلقت الدول الشيوعية المتساقطة العنان لليد الخفية لترتيب الأوضاع الاقتصادية بها، (إكرام عبد الرحيم، 2002، ص 14) لتعيد صياغة التوجهات الأيديولوجية، مبتعدة عن المطامع السياسية لصالح الطموحات الاقتصادية والتطلع نحو الرخاء ورفع مستوى المعيشة.
- انهيار نظام بريتونوودز لأسعار الصرف الثابتة في 15 أوت 1971 وجاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي آنذاك "ريتشارد نيكسون"، مما تسبب في اختلال ميزان المدفوعات الأمريكي، وتحولت على إثرها الولايات المتحدة من دائن إلى مدين "مما اجبر صندوق النقد الدولي التأقلم مع المتغيرات التي حدثت والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة الذي تم المصادقة عليه في مؤتمر صندوق النقد الدولي بجاميكا سنة 1976، كل هذا قلص قدرة الدول المتقدمة على إبقاء معدل نمو اقتصادي كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتنفيذ البرامج الاجتماعية التي بدأت في الخمسينيات والستينيات، (ودان بو عبد الله، 2015، ص 23-25) مما أجبرها في البحث على بدائل أخرى لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية... الخ.

- العولمة والعولمة المضادة، فمؤدج العولمة يعكس عرض المشروع الأمريكي المترجم "بالسلام الأمريكي" والذي يعني التوسع المضطرد في تدويل الإنتاج، من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازن مع الثورات المستمرة في الاتصالات

والمعلومات، والتي حدثت بالبعث إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية، أي أمركة العالم، لكن في نهاية التسعينات خاصة بعد مؤتمر "سياتل" تفجرت تناقضات العولمة في الشمال والجنوب، (إكرام عبد الرحيم، 2002، ص 18-24) والتي أثبتت ضرورة إعادة توزيع عناصر القوة بين الدول المتقدمة ودول عالم الثالث.

- أزمة البترول في السبعينات القرن الماضي، كان لها أثر في تفشي ظاهرة التضخم ثم انتشار ظاهرة الكساد التضخمي بالدول المتقدمة، مما تسبب في تدهور الإنتاجية والكفاءة. (إكرام عبد الرحيم، 2002، ص 15)
- التحول في شكل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة بعد الحرب الباردة، فارتكز تطور النظام الجديد على الاعتماد الاقتصادي بشكل كبير على الجغرافيا السياسية. (أسامة المجدوب، 2001، ص 27)
- الفجوة بين الشمال والجنوب وهي إحدى مشكلات الاستعصاء في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية، فالتوجهات الجديدة لعقد ترتيبات اقتصادية تنموية وفق ما يسمى برنامج "الشمال والجنوب: برنامج للنجاة" وهو طرح فكري استراتيجي في أواخر السبعينات للجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية برئاسة القنصل السابق لألمانيا الغربية ويولي برانت، وهو ما يعرف بالكينيزية الدولية، إذ تقوم ركائزها على ليبرالية اقتصادية معدلة لملائمة الاحتياجات الخاصة لنصف الكرة الجنوبي. (بول ويلكينسون، 2013، ص 128).

ب- أسباب إقليمية:

- الصراع العربي الإسرائيلي الذي أفرز عنه مشروع الشرق الأوسط الجديد، وهذا المصطلح ظهر لأول مرة في خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، إضافة إلى صعود الليبرالية الجديدة في عصر العولمة والمحافظين الجدد، والذي نتج عنه اتفاقيات وتوجهات جديدة كصراع نفوذ بين أكبر القوى الاقتصادية في العالم. والغاية منه هو دمج إسرائيل في المنطقة العربية من موقع التفوق والاستعلاء، وهذا من خلال التعاون الاقتصادي. (إكرام عبد الرحيم، 2002، ص 27-29)
- حرب أفغانستان، وحرب الخليج الثانية فهي جاءت لتتوج التطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيد العالمي في منتصف الثمانينات والتسعينات، ولتعيد تشكيل خارطة العالم جغرافياً، اقتصادياً، وسياسياً، وذلك لمصلحة أصحاب النفوذ في نظام دولي لا يعترف إلا بالعمالقة. (بيار سالينجر، أريك لوران، 1993)
- بروز لاعبين جدد في الاقتصاد العالمي، خاصة شرق آسيا، اليابان، والصين، وعدد آخر من الدول التي أطلق عليها مسمى الأسواق البازغة، التي تطمح إلى أن تشكل جزءاً من عملية تنظيم الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى التزايد النسبي للقدرة التنافسية، الأمر الذي عزز من توجهات الدول نحو إقامة تكتلات اقتصادية. (أسامة المجدوب، 2001، ص 26-28)

3.2. الفصل بين أدبيات الإقليم، الإقليمية، والأقلية:

أ- الإقليم:

بمعناه إلى جانب التعريفات السابقة فقانونياً يتضمن سطح أرض الدولة، وكل ما يحيطه من فوق ومن تحت، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الدولية، اتجهت نظرية الدولة إلى الإقرار بضرورة وجود الإقليم في تكوينها، ويحدد هذا الإقليم مدى سيادتها على الذين يقيمون ويمرون على أرضها. (عبد الوهاب الكيالي، 1995، ص 246).

ب- الإقليمية:

وقبل التطرق إلى عرض المفهوم الاصطلاحي للإقليمية، نوضح بأن هذا المصطلح غامض ولم تصل المناقشات والدراسات إلى تعريفه بشكل محدد، ومع ذلك، هناك بعض القواسم المشتركة: (Andréas Godsäter, 2013, p 12).

- أولاً القرب الجغرافي والاتصال يميز الإقليمية من الأشكال الأخرى حسب هريل (Hurrell) سنة 1995؛
- ثانياً على مستوى واسع يمكن تصور الإقليمية باعتبارها ظاهرة عامة للتكامل الإقليمي في منطقة عالمية محددة حسب سوديرباوم (Söderbaum) سنة 2002؛
- ثالثاً أكثر وعلى وجه التحديد يمكن الإشارة إلى الإقليمية كمشاريع إقليمية رسمية محددة مدفوعة من قبل الدولة والمجتمع المدني أو الجهات الفاعلة في السوق.

والمهم هو الفصل بين الإقليمية كوصف وكوصفة طبيعية. حيث الأولى هي حسابات تجريبية لمشروع إقليمي معين، وهذا الأخير ينطوي على نوع من الموقف الأخلاقي بشأن كيفية تنظيم العلاقات الدولية على أفضل وجه والتي دعا إليها صانعو السياسات ومنظمات المجتمع المدني أو الباحثين. وهنا تكون الدول محددة بالإقليم فيما ينبغي أن تضعه جانباً مع جداول أعمالها الوطنية وأن تشرع في التعاون الإقليمي من أجل التنمية أو الأمن أو التجارة حسب هريل، وهذا يعني أن الإقليمية يمكن أن تكون مشروعاً إقليمياً إيديولوجياً لبناء النظام الإقليمي في جزء معين من العالم للحصول على أكثر للسلع حسب فاريل سنة 2005.

ت- الأقلمة: (Andréas Godsäter, 2013, p 13)

فيما يتعلق مفهوم الإقليمية وعلاقته بالأقلمة، بالمعنى العام تشير الأقلمة إلى عملية التكامل الاجتماعي والاقتصادي المتنامي داخل الإقليم، ووفقاً لكثير من العلماء، فإن عملية الأقلمة لها نكهة اقتصادية، وتفسر من حيث زيادة التجارة داخل الإقليم حسب فاريل 2005، ضمن منطقة جغرافية معينة، مما يكسبها شخصية إقليمية مميزة. وفي نفس هذا السياق يميز هيتن 1999 الأقلمة من حيث خمسة مستويات "نزعة الأقلمة" regioness، وهو ما يعني أن الإقليم قادر على ذلك أن يكون أكثر أو أقل من "الإقليم" بسبب عمق واتساع ومعالجة عملية الأقلمة:

- المستوى الأول ينظر إلى الإقليم على أنه وحدة جغرافية محددة بالحواسز الطبيعية ويتميز بخصائص بيئية معينة؛
- المستوى الثاني وحيث أن النظام الاجتماعي يعني زيادة الاتصال الاجتماعي والمعاملات التجارية بين المجموعات البشرية؛
- المستوى الثالث يعني التعاون المنظم في المجالات الثقافية، الاقتصادية، والسياسية، أو المجالات العسكرية، ويعرف الإقليم بعضويته في منظمة إقليمية، وكما يعرف الإقليم بالمجتمع المدني؛
- المستوى الرابع، يأخذ شكل الإطار التنظيمي القائم على المستوى الإقليمي والذي يعزز التواصل الاجتماعي والتقارب بين القيم والأفكار في جميع أنحاء الإقليم، وخلق التعاون الإقليمي متعدد الأبعاد؛
- في المستوى الخامس من نزعة الأقلمة أصبح الإقليم مشروع في حد ذاته، مع إقليم متميز في الهوية، والشرعية، وهيكل صنع القرار؛ وبالتالي خلق كيان سياسي جديد على الصعيد الإقليمي.

هذه المستويات الخمسة من نزعة الأقلمة (أي درجات الطابع الإقليمي) يمكن أن يفهم على أنها خمس مراحل في عملية الأقلمة على الأقليم 'ليصبح' إقليم وذلك حسب فان لانجنهوف 2011، ومن ثم فإن أحد الأبعاد الجديدة

الهامة في الأقلمة فيما يتعلق بزيادة تدفقات الأشخاص، وتطوير الشبكات الاجتماعية المعقدة التي تنتشر فيها الأفكار والهويات في جميع أنحاء الاقليم، وإنشاء مجتمع مدني إقليمي العبر الوطني حسب هريل 1995. ويلاحظ من خلال ما سبق أن مفهوم الإقليم تربطه علاقة وطيدة بالإقليمية، وذلك من خلال ارتكازها على نفس العوامل التأسيسية كالقرب الجغرافي، الثقافي، التوجه السياسي، كما أن الإقليم هو يمثل هيكل صوري كالاتحاد الأوروبي، بينما الإقليمية فهي تمثل العلاقات والأفكار المؤسسية بين تكتلات اقليمية قارية أو بين أقاليم متباعدة ومتباعدة الإبعاد، أما الأقلمة فهي عملية التكامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتنامي داخل الأقاليم. بعبارة اخرى الإقليمية هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تسلط الضوء على إقحام الوحدات في سياق اقليمي، أما الأقلمة فهي عملية التفاعل الاقليمي والكل يعتبر جزء مكون لهذه الظاهرة.

3. نظريات تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة:

آن الأوان التكلم عن نظريات الإقليمية الجديدة، وذلك لتنوع عمليات إضفاء الطابع الإقليمي على العلاقات الاقتصادية الدولية، لكن الفجوة بين الإقليمية الجديدة والإقليمية القديمة في الخارطة الدولية، تركت آثار مفاهيمية جانبية حول توضيح طبيعة المفهومين، مما ترتب عنها خلط في تركيبة النظريات المفسرة لهذه الظاهرة الدولية، فمحاولة بناء مجموعة جديدة من النظريات لشرح ووصف الأشكال الحديثة لبناء المنطقة على "النهج الإقليمي الجديد" كانت جلها مخطئة، وذلك لارتكازها على نظرية التكامل الكلاسيكية كقاعدة أخرى في تفسير هذه الظاهرة، إضافة إلى قبول هذه الفجوة من قبل علماء الاتحاد الأوروبي يعيق محاولاتهم الخاصة لوضع نظرية مفيدة وحديثة تتماشى والمتغيرات العالمية.

ومن هنا ووفق طرح الأكاديمي فريدريك سوديرباوم (Fredrik Soderbaum) الذي سعى إلى عرض افتراضات وتفسيرات جديدة والتي غالباً ما تكون مفقودة في دراسات الإقليمية الجديدة، كمحاولة تجمع بين مجموعة متنوعة من النظريات الإقليمية الجديدة، كونها واحدة من الاتجاهات السائدة فيالدراسات العالمية، ولأنه لا يوجد توجه نظري موحد لنظريات الإقليمية الجديدة، نجد كبار المنظرين في هذا المجال من جميع أنحاء العالم أمثال BarryBuzan، Morten Bøås، Richard Falk، Bob Jessop... الخ، عملوا على تطوير وجهات النظر النظرية التي تغطي الإقليمية الجديدة من جهة، ونهج النظام العالمي من جهة أخرى، إلى جانب الحكم الإقليمي، والمؤسسية الليبرالية والتنمية الإقليمية الجديدة الكلاسيكية، إضافة إلى مجمع الأمن الإقليمي ونهج بناء المنطقة، وعليه ووفق ما سبق سنتطرق إلى عرض مختلف وجهات النظر وهذا مما يساعدنا على توضيح الاختلافات وكذلك أوجه التشابه بين مختلف النظريات والتي يمكن عرضها كما يلي:

1.3 نظريات الإقليمية المبكرة مقارنة بين الفلسفة السياسية والنظرية الاقتصادية:

بداية لا بد أن نميز بين الدراسات المبكرة والحديثة للإقليمية، وهنا نقصد بالدراسات المبكرة البحوث التي أجريت بين الخمسينات والسبعينيات من القرن الماضي، وهذه الدراسات اكتسبت جذورها الفكرية من أدبيات التكامل والاندماج الذي يعتمد على العامل السياسي بالدرجة الأولى ثم يليها الاقتصادي في تفسير العلاقات الدولية، وهنا يظهر الخلط

بين النهج والنظرية في تفسير ظاهرة الإقليمية، وعليه سيتم عرض العديد من المقاربات النظرية التي حاولت التنظير لمثل هذه التجمعات التعاونية في العالم كما يلي:

أ- النهج السياسي:

جذبت حركة التكامل والتعاون في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والسياسة وغيرهم، ونتيجة ذلك انبثق فكر ومنظور حاول أن يفسر ويحلل طبيعة وحقيقة هذه الحركة، ومن أبرز الإسهامات التي عملت على شرح هذه الظاهرة، النهج الفدرالي، فهذه الفكرة التي ألهمت رواد أوروبا هي برنامج سياسي بدلا من نظرية، وأيضا النظرية الوظيفية والتي كانت نوحا لبناء السلام بدلا من النهج النظري، وكانت انطلاقا من الوظيفية الأصلية المرتبطة في المقام الأول مع العالم دافيد ميتزاني David Mitrany، والتي تجسدت دعائمها بصفة أساسية في كتابه working peace system الذي تم نشره أثناء الحرب العالمية الثانية 1943 وأيضا النظرية الوظيفية الجديدة التي تمثل النهج الأكثر تأثيرا من خلال تحليل الإقليمية المبكرة، فهي امتداد لعمل النهج الوظيفي الأصلي، ويعد Ernest Haas المنظر المركزي في "طريقة تحليله للمجتمعات" والذي رفض عزل القضايا التقنية على السياسة، فهي الآلية الأساسية لخلق وتعميق التكامل في ان واحد. (Fredrik Soderbaun, 2014, p 02) وآخرها النظرية الاتصالية حيث تنطلق من قيمة الأمن كعنصر أساسي لتحقيق التكامل لمنظرها Karl Deutsch.

ب- النظرية الاقتصادية:

في سنة 1959 بدأت "نظرية التكامل" تظهر، وأنتجت على إثرها أدبيات مكثفة ومناقشات حادة بين منطري هذا التيار وغيرها من النظريات، حيث تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي المرجح الأول للنظرية التكاملية التقليدية، ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية "إلى جاكوب فاينر" وأعماله الرائدة في عام 1950، ومن بعده أضاف كل من "ميدو" "ليسي" و"بلاسا" وآخرين الكثير لتفسير ظاهرة الاندماج والتكامل، ويرى "فاينر" أن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد، وتقوم النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد في الدول الأعضاء في الاتحاد. وفي هذا الإطار، يفرق (فاينر) بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية: (Fredrik Soderbaun, 2014)

● **الأول خلق التجارة:** ويعني هذا الأثر قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محليا إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في الاتحاد، مما يعني خلق تجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة، وهذه هي المكاسب المحققة من التجارة.

● **الثاني تحويل التجارة:** أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم نتيجة اعتماد اتحاد جمركي، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة العضو في الاتحاد.

وهنا يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحويل التجارة، فإذا زاد أثر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة فان إقامة

الاتحاد الجمركي ستؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقيق الاقتصاد الوطني زيادة صافية في رفاهيته الاقتصادية.

2.3 نظريات الإقليمية الجديدة:

إن نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات وتغيرات، لم تؤد إلى زوال نظريات تفسير الإقليمية، بل تحتاج إلى تعديل أفكارها واستنتاجاتها بما يتماشى ومتطلبات النظام الدولي الجديد، حيث أصبح مصطلح "الإقليمية الجديدة" أكثر استخداماً في العالم المعاصر، باعتبارها الموجة الحالية من الترتيبات التجارية الاقتصادية الإقليمية، والتي تحولت تدريجياً إلى ظاهرة أكثر انتشاراً في العالم، وعليه هنا ظهرت حوارات بين نماذج نظرية مختلفة لتفسير طبيعة أنطولوجيا العالم، فمصطلح "نظرية" له العديد من المعاني المختلفة في تفسير ظاهرة الإقليمية الجديدة، والذي يعكس حقيقة تنفيذ وانتهاج هذا المشروع في العالم، عموماً طرح مختلف هذه الحوارات يكون كما يلي:

(Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw, 2003, p 06)

أ- نظريات حل المشكلات (النظريات العقلانية):

عند منتصف الثمانينات القرن الماضي استخدم على نطاق واسع الفكر "العقلاني" في تفسير العلاقات الدولية، وتعكس هذه المرحلة جملة من النظريات، والمتمثلة في نظريات الواقعية الجديدة (أو الواقعية البنوية)* ونظرية الليبرالية الجديدة (أو المؤسساتية الليبرالية الجديدة)**، فكلتا النظريتين تنطلقاً من فكرة النفعية، أي أساس قيام علاقات دولية يكون هدفه تبادل المنفعة، وتستند هذه النظريات على الاختيار العقلاني لاتخاذ المصالح والأفكار والهويات من الجهات الفاعلة (التي ينظر إليها على أنها المصلحة الذاتية)، ومن الواضح ستعرض لهذه النظريات كما يلي:

● **الواقعية الجديدة:** إن الواقعيين الجدد يعتمدون التركيز الشديد على المصالح الوطنية، وسياسة حفظ الأمن والسلطة لتعيين المناطق، أي يركز على الدولة ويدعم قطبية السلطة، أي الدولة فاعل عقلاني، كما تركز على فوضى

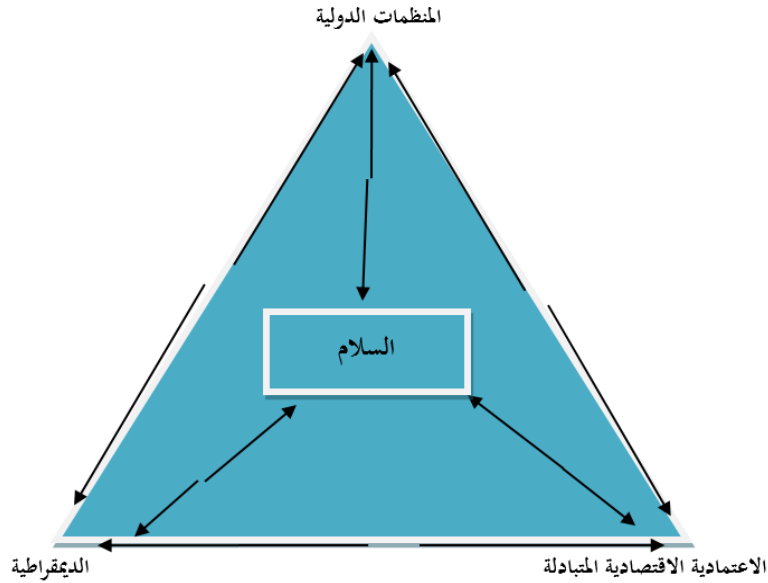
* نظرية الواقعية الجديدة: وتعرف أيضاً بالواقعية البنوية، ومن أشهر روادها كينيث والتز وجورج مودلسكي، وهي رؤية نسقية للسياسات الدولية، فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية، Kenneth n.waltz أشهر مفكري هذا الاتجاه، الذي حاول من خلال عمله الشهير (theory of international polics 1979)، مقترحاً نظرية المنظومة الدولية، ويرى وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته. للمزيد أكثر أنظر الى: تيم دان، مليا كوركي، وستيف سميت، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة دجما الخضراء، مراجعة بشير محمد الخضراء، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 211.

** نظرية الليبرالية الجديدة: استخدمت كلمة الليبرالية الجديدة لأول مرة عام 1939 في اجتماع في جنيف ضم قيادي الاقتصاد الليبرالي الناطقين باللغة الألمانية، منهم فيلم روبرك، الكسندر روستو وفريدريك فون هايك، و كانوا يهدفون إلى تقوية الدولة و حماية السوق من تشويه المضاربات و الاحتكارات و من أجل تجنب تكرار الفوضى الاقتصادية التي حدثت في العشرينيات و نشأت الليبرالية الجديدة كنظرية مع نهاية الثمانينات و استمر تطورها مع بداية التسعينيات. وتقوم على الافكار التالية: أن الفوضى تحدد سلوك الدول لكن ليس بشكل كبير، يرون أيضاً أن التعاون الدولي يمكن أن يتحقق عن طريق التعاون الثقافي و الاقتصادي و حوار الأديان، كما يؤكد الليبراليون أن التعاون الدولي قادر على لجم الفوضى و الحد منها بشكل كبير، يركز الليبراليون على نمط الإدراك لأنهم يرون أن النوايا هي المؤشر الذي يؤدي لنتائج تتماشى مع النظام الدولي و إن نمط الإدراك لهذه النوايا سهل حينما يحصل تفاعل إيجابي بين الأطراف الدولية، أيضاً يرى الليبراليون الجدد بأن المؤسسات الدولية لها دور إيجابي بالتعاون و خاصة المواضيع المتعلقة بضبط الأمن و تحقيق المصالح المتنوعة، و يركز الليبراليون على الطريقة التي يمكن للمؤسسات أن تؤثر فيها على سلوك الدول عن طريق نشر القيم، مثل التركيز على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في تشكيل السياسة الخارجية للدول. للمزيد أكثر انظر الى: ريهام الرؤوف محمد، السياسات الخارجية، الطبعة الأولى، بيروت، 2017، ص 380 - 381.

النظام الدولي والنزاعات بين القوى السياسية، إضافة إلى أن الأمن القومي يرتكز على الأمن العسكري، والأمور الاقتصادية والاجتماعية تعتبر مسائل دنيا. (Barry Buzan, 2002, p 235).

● الليبرالية الجديدة: في حين يؤكد المؤسسون الليبراليون الجدد على دور المؤسسات والمنظمات الإقليمية لإدارة أوجه الترابط على أساس إقليمي، ففي دراسة الإقليمية منذ التسعينيات القرن الماضي اتفقت مختلف النهج العقلانية وحل المشاكل على بعض الافتراضات الأساسية مثل النظام الفوضوي و هيمنة الدول، وفي تناقض صارخ بين التوجهين حيث تجادل الليبرالية الجديدة الواقعية البنيوية، بأن هناك تطورات تاريخية محددة قد جرت في القرن العشرين جعلت تحقيق التعاون الدولي الآن سهلا نسبيا مما كان عليه تاريخيا، حيث أكد العلماء والباحثون الأكاديميون بأن السياسة الدولية تحولت إلى التصرف وفق ما يمليه حكم القانون، وليس وفق ما تمليه الواقعية، ويتضح التباين على إضفاء الطابع المؤسسي على الإقليمية وغيرها من المسائل الأخرى، وخاصة التجارة التي تعد واحدة من الاختلافات الرئيسية، فالليبرالية وفق المنظور الكانطي أنه يتطلب لتشكيل فيدرالية من الجمهوريات ذات الاعتمادية المتبادلة، من خلال التغييرات المنسقة في بني الحكم المحلية والدولية على حد سواء، وستقوى هذه الفيدرالية مع الوقت لتولد عالما أكثر سلمية وذلك من منطلق التوسع الديمقراطي والتعاون التجاري. ويمكن توضيح أكثر في الشكل التالي:

الشكل (01): المثلث الكانطي (the kantian triangle)



المصدر: تيم دان، مليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، ترجمة دينا الخضراء، مراجعة بشير محمد الخضراء، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 276.

من خلال المثلث أعلاه فإن السياسة العالمية من المنظور الكانطي، تترجم بنظام اعتمادي متبادل من المؤثرات، وهو عبارة عن سلسلة من حلقات التغذية الراجعة، تقوم فيها كل واحدة من القوى الرئيسية بتقوية الأخرى، فالعلاقات التي يشار إليها من خلال توجه الأسهم من رؤوس المثلث باتجاه المركز والتي تحفز السلام مباشرة، أما الأسهم العكسية تتجه راجعة إلى المركز، وكل سهم يمثل علاقة مدعمة بنظرية وبعض الأدلة، وتكون ديمومة الديمقراطية أسهل ضمن بيئة مسالمة، وتقوم الدول المتنازعة مع دول أخرى بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالنشاط الحكومي، وتحد من النقد الشعبي، والدول التي تعيش السلام مع غيرها فلا تحتاج إلى قيود الديمقراطية، أما التجارة والسلام فترتبطان بطريقة

تبادلية، ويقل حجم التجارة والاستثمار في الدول حسب درجة عدم الاستقرار السياسي، ووجود المنظمات الدولية والإقليمية لتخفيف من حدة التوتر أو التحكم فيه، والدول تيرم علاقات فعالة في حالة وجود السلام. أما بالنسبة للأسهم على الجوانب المثلث، فهي تعني أن الديمقراطيات تجرى تبادلات تجارية وفق قانون مستقر انطلاقاً من اتفاقيات تجارية تبادلية وحماية حقوق الملكية الأجنبية، وأيضاً على الجانب الأيمن من المثلث تتطلب أنظمة التجارة المفتوحة وجود مؤسسات وقواعد من أجل أن تجعل التنبؤ بالنشاط الحكومي والتجاري سهلاً، إضافة إلى تشجيع التجارة من خلال خفض الحواجز والعراقيل، أما الأسهم على اليسار فهي تعني أن المنظمات الإقليمية والحكومية تعمل على تعزيز الديمقراطية كالاتحاد الأوروبي... الخ أي أن المؤسسين الليبراليون الجدد تعطي وزناً أكبر للنفوذ التنظيمي للمؤسسات الإقليمية، أي دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، تحرير رأس المال من كل قيد. بمعنى روح الليبرالية الجديدة هي ظاهرة رأسمالية في ظاهرها، وفي مضمونها الهيمنة واللامساواة. (ريهام الرؤوف محمد، 2017، ص 381).

ب- النظريات الحرجة (الانعكاسية):

منذ منتصف التسعينات كانت هناك سلسلة من النظريات الانعكاسية (الحرجة) تجاه الإقليمية والتي عرفت تطوراً إلى حد كبير كنتيجة مباشرة لتعزيز هذا النوع من وجهات النظر بما في ذلك النظرية البنائية*، التي تضبط المعاملات التبادلية بين الدول والمنظمات، فهي تمثل التحديات الأساسية للفكر العقلاني، فالعقلانية تأخذ العالم كما هو، وهي توفير التوجيه لتصحيح الاختلالات والمشاكل التي تنشأ ضمن هذا النظام القائم، بينما تنطلق هذه النظرية من النزعة البنائية وتعرج بعيداً عن الماديات وتركز على حركات التفاعل الاجتماعية الإنسانية، أي أنّها بناء اجتماعي، متخذة موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية (المصلحة، القومية، والأمن، والهوية). ويهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدول، مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن تركيزه على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج من تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين أو "شبه" قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في المحيط، وترفض البنائية أيضاً افتراضات الوضعية بإمكانية تحقق الموضوعية في دراسة الظاهرة؛ أي فصل الذات عن الموضوع، وتأكيدها مسائل عديدة من بينها العلاقة بين الفاعل - البناء (Agent-Structure debate)، فالإقليمية حسب هذا التصور هي بناء إقليم كوحدة وحدودها ومفاهيمها في عملية تغيير مستمر، يتناسب مع الفترات الزمنية، وبدلاً من فهمها كأشياء ثابتة الزمان والمكان، فإنه يتم إدراكها كنتائج التنافس في الممارسات الاجتماعية، وحسب Kanishka Jayasuriya فإن الإقليم "هو مجموعة من الممارسات المعرفية تشكل بواسطة اللغة و الخطاب السياسي، من خلالها تنشأ المفاهيم والدلالات والمقاييس التي تحدد كيف نعرف إقليماً ما. وهذا يساعد على تعريف الأطراف التي تدخل ضمن هذا الإقليم أولاً، وبذلك يمكن الوصول إلى هوية وكيان إقليمين". (Peter Katzenstein, 2000)

* النظرية البنائية: والتي تمثل جسر بين النظريات الوضعية وما بعد الوضعية، وصاحب هذا الاتجاه هو نيكولاس أنوف الذي قدم فكره في كتابه الذي يتكلم فيه عن تخصص العلاقات الدولية بعنوان "world of ourmaking"، والذي يعني العالم من صنعنا، وذلك بتسليط الضوء على العملية التبادلية بين المجتمع والافراد، ورغم أن أنوف أول من قدم البنائية إلا أنّها ترتبط بالأساس بألكسندر فندت الذي كتب مقالته الشهيرة سنة 1992 بعنوان "Anarchy is what state of it" والتي تعني أن الفوضى هي ما تصنع الدول من الفوضى، وهنا انتقد الواقعية الجديدة من خلال غياب السلطة العالمية للمزيد أكثر انظر إلى: أحمد قاسم حسين، نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع، سياسات عربية، العدد 20، 2016، ص 130-131.

4. الخلاصة:

كخلاصة لهذه الدراسة يمكن اعتبار الإقليمية الجديدة تفسير لتلك الموجة الحديثة من العلاقات والتنظيمات الدولية، والتي تجسدت في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية-إقليمية كبرى. ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المحتوى الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي الاستراتيجي العسكري، وعليه يمكن تلخيص كل ما سبق كما يلي:

● خلافا للإنشاءات الإقليمية السابقة، التي كانت تقودها الدولة من حيث طبيعتها، المشاريع الإقليمية الأخيرة مدفوعة من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المختلفة، من الفرد إلى المجتمع المحلي ومن المحلية إلى جهات فاعلة عالمية؛

● كما يشير بيورثيتن " إن الإقليمية الجديدة هي شكل متعدد الأبعاد من التكامل، الذي يشمل الأوضاع الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وبالتالي تتجاوز بكثير هدف إنشاء المنطقة نظم التجارة الحرة أو التحالفات الأمنية. وهناك عدة أقاليم حاليا متعدد الأبعاد تركز على ركائز اقتصادية وأمنية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

● الأقاليم لم تعد تفرض من فوق، فهي غير قابلة للتغيير نظرا للضرورات الهيكلية، بل يتم بناؤها تلقائيا من خلال العمل الإنساني والممارسات الاجتماعية بين المجتمع والناس خلال عملية مستمرة في اتجاهين؛

● الإقليمية تتجاوز تجربة التكامل الأوروبية الصارمة، وأصبحت ظاهرة عالمية. أي أن القوى الدافعة لمنطقة الإقليمية الجديدة كانت خارجية. فانهايار الشيوعية، وتطبيق اللامركزية في النظام الدولي، وانتهاء الحرب الباردة الخ كانت أسباب أكثر براغماتية لظهور الإقليمية الجديدة.

5. المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. عبد الوهاب الكيالي. (1995)، "موسوعة السياسة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ط 3.
2. أسامة المجدوب. (2001)، "العولمة والاقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2.
3. بول ويلكينسون. (2013)، "العلاقات الدولية"، ترجمة لبي عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط 1.
4. ييار سالينجر، أريك لوران. (1993)، "حرب الخليج الملف السري"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ط 11.
5. إكرام عبد الرحيم، (2002)، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، العربية للطباعة والنشر ط 1.
6. تيم دان، مليا كوركي، وستيف سميث. (2016)، "نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع"، ترجمة ديماء الخضراء، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، ط 1.
7. ريهام الرؤوف محمد. (2017)، "السياسات الخارجية"، دار غيداء للطبع والنشر، المملكة الاردنية الهاشمية، ط 1.
8. ودان بو عبد الله، (2015)، "آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Andréas Godsäter. (2013), "**Civil Society Regionalization in Southern Africa, The Cases of Trade and HIV/AIDS**", Doctoral Dissertation in Peace and Development Research, School of Global Studies, University of Gothenburg, Ineko, Kållered, Sweden.
2. Barry Buzan. (2002), "**the implications of September 11 for the study of international relations**", Contexto Internacional, Brasil, 24(02).
3. Bjorn Hettne, Andras Inotai. (1994), "**The New Regionalism, Implications for Global Development and International Security**" UNU World Institute for Development Economics Research, Forssan Kirjapaino Oy.
4. Fredrik Soderbaun. (2014), "**Theories of regionalism**", Chapter to The Routledge Handbook of Asian Regionalism, Mark Beeson and Richard Stubbs.
5. Fredrik Soderbaun, Timothy M. Shaw. (2003), "**Theories of New regionalism**", International Political Economy Series, Palgrave Macmillan.
6. Mittelman, James H. (1996), "**Rethinking the New Regionalism in the Context of Globalization**", Global Governance, No. 2.
7. Palmer Norman D. (1991), "**The New Regionalism in Asia and the Pacific**", Toronto, Lexington Books.
8. Peter Katzenstein (2000), "**regionalism and Asia**", New Political Economy, Abingdon, 05(03). Rodrigo Tavares. (2004), "**The State of the Art of Regionalism the Past, Present and Future of a Discipline**", UNU-CRIS e-Working.